



الاسم:

الرقم:

مدة الامتحان: 90 دقيقة

تاريخه: 2024/3/18

امتحان مقرر

مراجعة الحسابات 2

امتحانات الفصل الأول 2024/2023

جامعة دمشق

التعليم المفتوح

برنامج المحاسبة

أجب على مجموعتي الأسئلة التاليتين:

المجموعة الأولى: (60 درجة) اختر الإجابة الصحيحة فيما يلي: (عدد الأسئلة 30)

يستفيد مراجع الحسابات من مدخل خطر الأعمال في: A- ادراك العميل للمخاطر المحيطة بأعماله B- تحديد العوامل المؤدية إلى التضليل C- ادراك كيفية أداء العاملين في الإدارات الدنيا لأعمالهم D- كل ما سبق	(2)	يستخدم مدخل خطر الأعمال، عادة، في حال: A- كان هدف المراجع معرفة موضع الغش أو التضليل أو الخطأ B- أضيف إلى (A) عجزه عن تقييم الرقابة الداخلية C- أضيف إلى (B) كان طاقم العمل في منشأة المراجعة كبيراً D- لا شيء مما سبق	(1)
يهتم المراجع بالمستندات لكونها: A- دليل مادي على حدوث العمليات B- أضيف إلى (A) أداة لنقل البيانات من مكان الحدث إلى النظام المحاسبي C- أضيف إلى (B) يمكن اعتمادها كأدلة للإثبات D- أضيف إلى (C) معتمدة من قبل إدارة الشركة	(4)	المدخل المهني ربط مسؤوليات المراجع بـ: A- مقدار العناية التي بذلها عند أدائه لعمله B- مدى العناية التي قدمها عند تدقيقه لبيانات المركز المالي C- أضيف إلى (B) وعند تدقيقه لبيانات قائمة الدخل D- أضيف إلى (C) تقييمه للرقابة الداخلية	(3)
عند مراجعة العمليات المتكررة يقوم المراجع بـ: A- التعرف على كيفية تدفق العمليات وعلى إجراءات الرقابة الداخلية B- أضيف إلى (A) تقييم إجراءات الرقابة الداخلية C- أضيف إلى (B) وضع برامج المراجعة ثم تنفيذها D- أضيف إلى (C) إعادة تقييم الرقابة ومن ثم يمكن إعداد التقرير	(6)	جمع أفضل أدلة إثبات، في أقل وقت وتكلفة، بوجب على المراجع: A- فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها، لكشف نقاط ضعفها B- استخدام أدوات المراجعة التحليلية لكشف العلاقات الشاذة C- تقييم مخاطر أعمال العميل D- أي مما سبق صحيح	(5)
تفيد الإجراءات التحليلية في: A- معرفة مواضع الخلل في معطيات القوائم المالية B- أضيف إلى (A) إجراء تقديرات أولية لخطر المراجعة C- أضيف إلى (B) تصميم برامج المراجعة D- لا شيء مما سبق	(8)	معرفة كيفية تدفق العمليات تفيد المراجع في: A- فهم تفاصيل العمليات ومعرفة الدورة المستندية B- معرفة إجراءات الرقابة المرافقة لإنجاز الأعمال C- معرفة مدى نجاح الإدارة في ضبط عملياتها D- كل ما سبق عدا (C)	(7)
المقصود بـ "تقييم الرقابة الداخلية" هو: A- معرفة إجراءات الرقابة المرافقة لإنجاز الأعمال B- تحديد مدى ملاءمة إجراءات الرقابة لأهداف الرقابة C- تحديد كفاية أدلة الإثبات الواجب جمعها D- كل ما سبق	(10)	يعتبر فحص أنظمة الرقابة الداخلية: A- من ضمن أعمال المراجع إذا رأى ذلك ضرورياً B- من المهام الواجب على المراجع القيام بها، توجبها ممارسة المهنة C- من المهام التي تطلبها إدارة الشركة من المراجع D- لا شيء مما سبق	(9)
من أهداف الرقابة الداخلية: A- ضمان دقة البيانات وتحسين الكفاءة الإنتاجية B- توفير الإشراف الجيد للإدارة على العاملين C- تنظيم عمل الإدارة والعاملين في المشروع D- كل ما سبق عدا (A)	(12)	يهدف المراجع من تقييم الرقابة الداخلية إلى: A- إعلام الإدارة بمواطن الضعف في إجراءات الرقابة الداخلية B- تقوية الرقابة الداخلية على العمليات المادية C- معرفة ما إذا كانت تسمح بحدوث أخطاء أو أعمال غش D- كل ما سبق	(11)
من أهداف مراجعة العمليات المتكررة: A- التحقق من الوجود، الاكتمال، الدقة، التوثيق والتوقيت B- أضيف إلى (A) التحقق من سلامة المعالجة المحاسبية للبيانات C- أضيف إلى (B) ضمان قطع الحسابات نهاية العام D- أضيف إلى (C) ضمان صحة قيم أرصدة الموجودات المتداولة	(14)	من أسس الرقابة الداخلية: A- ضمان دقة البيانات الناجمة عن العمليات المادية B- فصل المهام المتعارضة عند تحديد الصلاحيات والمسؤوليات C- منع عمليات التلاعب والأعمال غير المشروعة D- لا شيء مما سبق	(13)
عند جمع أدلة الإثبات يقوم المراجع بـ: A- الاطلاع على التوثيق المحددة في البرنامج B- أضيف إلى (A) مطابقة المستندات مع بعضها ومع السجلات C- تحديد نقاط الضعف في إجراءات الرقابة D- أضيف إلى (C) إبلاغ الإدارة بمواطن ضعف إجراءات الرقابة	(16)	يتم وضع برامج للمراجعة بهدف: A- معرفة إجراءات الرقابية المرافقة لإنجاز الأعمال B- التحقق من صحة أرصدة الحسابات C- تنظيم عملية الحصول على أدلة الإثبات D- لا شيء مما سبق	(15)

<p>18</p> <p>للتحقق من صحة أجر يُدفع على أساس ساعات العمل يتم مطابقة: A- بيانات جداول الأجر مع كشف ساعات العمل المبذول (من قسم الإنتاج) B- كشف ساعات العمل المبذول مع بطاقات قسم تسجيل الوقت كل ما سبق D- لا شيء مما سبق</p>	<p>17</p> <p>من أهداف مراجعة الأرصدة، التحقق من: A- الوجود، الاكتمال، الدقة، التوبيخ B- أضف إلى (A) الارتباط بالتفصيلات أضف إلى (B) سلامة القيم القابلة للتحقق D- أضف إلى (C) مشروعية العمليات المتكررة</p>
<p>20</p> <p>يتم ضمان حدوث عمليات البيع في حال: A- ربط إعداد أمر البيع بوجود أمر الشراء الوارد من العميل B- ربط إعداد الفاتورة بوجود: أمر البيع، مذكرة الإخراج ووثيقة الشحن كل ما سبق D- لا شيء مما سبق</p>	<p>19</p> <p>عند مراجعته للمشتريات، يهدف المراجع إلى التحقق من: A- حدوث العمليات وصحة اعتمادها من الشخص المخول B- اكتمالها ومن مدى انسجامها مع سياسات الشراء المعتمدة C- صحة معالجتها محاسبياً ومن أنها تخص الفترة المحاسبية كل ما سبق</p>
<p>22</p> <p>للتحقق من سلامة منح حسم تجاري مع سياسة الشركة يجب: التحقق من توافر شرط منح الحسم ومن نسبته المعتمدة من الشركة B- التحقق من وجود موافقة الائتمان C- التحقق من صحة توقيع مدير الائتمان D- كل ما سبق</p>	<p>21</p> <p>يتم ترقيم المستندات بالتسلسل بشكل مسبق بهدف: ضمان عدم تسجيل بيانات العملية أكثر من مرة أو عدم حذفها B- التحقق من اكتمال مستندات العملية قبل تخزين محتوياتها C- تسهيل متابعة ما انجزه العاملين D- لا شيء مما سبق</p>
<p>24</p> <p>للتحقق من الوجود المادي لوسائل النقل يتم: A- الحصول على جداول تفصيلية لها وعلى شهادات من الإدارة B- أضف إلى (A) مشاهدتها وجردها، أضف إلى (B) التحقق من صيانتها دورياً، وصلاحياتها للاستخدام D- لا شيء مما سبق</p>	<p>23</p> <p>من إجراءات الرقابة الخاصة بالتعامل بالنقد: A- أن يكون التعامل بشيكات اسمية B- التعامل نقداً عن طريق الصندوق C- إيداع النقد يومياً في المصرف كل ما سبق عدا (B)</p>
<p>26</p> <p>من إجراءات مراجعة أوراق القبض: A- طلب كشف تفصيلي لها B- أضف إلى (A) جردها ومطابقة النتيجة مع الكشف أضف إلى (B) إرسال المصادقات إلى المدينين وفحص ردودهم D- أضف إلى (C) تحصيل المستحق منها</p>	<p>25</p> <p>من قواعد جرد النقدية في الصندوق نهاية العام: A- جرد كافة صناديق النقدية والأصول شبه النقدية، معاً B- أن يكون الجرد مفاجئاً وبحضور أمين الصندوق (دون مشاركته) C- تحرير محضر جرد أصولي يوقع عليه أمين الصندوق والمراجع كل ما سبق</p>
<p>28</p> <p>أوراق قبض مرسله للخصم، تقدر مصاريف خصمها بـ \$180، لم تعالج محاسبياً، يتوجب إعداد قيد تسوية لها : A- 180 ح/ملخص الدخل B- 180 ح/مصاريف الخصم C- 360 ح/المصرف D- لا تحتاج إلى معالجة محاسبية</p>	<p>27</p> <p>اكتشفت أن مقبوضات نقدية من عميل كان تم اختلاسها، عندما سجلها المحاسب كمردودات مبيعات، قيد تسويتها هو: A- ح/النقدية (مدين) ح/مردودات المبيعات (دائن) B- ح/ذمم العاملين (مدين) ح/مردودات المبيعات (دائن) C- ح/مردودات المبيعات (مدين) ح/ملخص الدخل (دائن) D- غير ذلك</p>
<p>30</p> <p>أجر مدفوع تبين أنها لعمال وهميين، تمكنت الشركة من استرجاعها نقداً، قيد تسويتها: A- ح/النقدية (مدين) ح/الأجور (دائن) B- ح/ذمم العاملين (مدين) ح/الأجور (دائن) C- ح/ملخص الدخل (مدين) ح/الأجور (دائن) D- غير ذلك</p>	<p>29</p> <p>قيد تسوية إيرادات مستحقة (مبلغها \$169) سجلت بالقيد: [169 169 الإيراد المستحق]، وكانت الدفاتر مغلقة: A- 238 ح/ الإيراد المستحق ح/ الإيراد B- 169 ح/ الإيراد ح/ قيود تحت التسوية C- 238 ح/ الإيراد المستحق ح/ ملخص الدخل D- لا تحتاج إلى قيد. يكفي الإفصاح عنه</p>

المجموعة الثانية: عاج الحالات التالية بصفتك مراجعاً للحسابات (تقيد بالمطلوب تماماً)، (40 درجة):

1 قيمت شركة مخزون بضائعها بسعر التكلفة البالغ /145 م. / كونه أقل من سعر صافي القيمة البيعية له، البالغ /620 م. / وكانت معطيات السوق تشير الى وجود هبوط مستمر في القوة الشرائية لوحدة النقد، وارتفاع تضخمي مستمر في الأسعار، وإلى أن تكلفة المخزون في حال استبداله (إعادة شرائه) يبلغ /580 م. / المطلوب:

1 هل يوجد في تقييم الشركة لمخزونها خروجاً عن معايير المحاسبة الدولية؟ (5 درجات)
اعتمدت الشركة قاعدة عامة، لكنها أهملت معطيات السوق التي تشير حالة عدم تراجع الاسعار أي أن الارتفاع في قيمة المخزون ارتفاع دائم، وهذا يستوجب تقييم المخزون بسعر السوق (بسر الشراء لكون المخزون سيتم استبداله أي إعادة شرائه) وتسجيل الفروقات كمكاسب غير محققة تظهر ضمن حقوق الملكية.

2) ما تأثير هذه المعالجة المحاسبية للمخزون في حقوق الملكية؟ ظهرت بأقل من قيمتها وهل من غبن أو تضليل يصيب حقوق المالكين؟ نعم هناك حالة اخفاء معلومات مهمة عن حقيقة حقوقهم.

3) هل تعتقد أن تقييم الشركة لمخزونها يؤثر في استمرارية أعمالها؟ نعم بالتأكيد إذا كان الجواب نعم، وضح كيف يؤثر؟

الربح الذي يمكن تحقيقه (وهناك احتمال توزيعه) بحسب معالجة الشركة:
620-145=575. وعند استبدال المخزون ستدفع الشركة 520، متوافر منها فقط 145 (مسترجع من مبلغ البيع) فيكون العجز: 520-145=475 أي أنها لن تتمكن من شراء ما باعتته دون خسائر. تكرار العملية يفقدها سيولتها ويهدد استمراريتها.

4) سجل قيد التسوية (إذا كان ضرورياً)
الأفضل إعادة تقييم المخزون ليلبغ رصيده تكلفة الاستبدال (520-145):
475 ح/مخزن البضاعة ح/مكاسب الحيازة غير المحققة
أو تشكيل مخصصات لمواجهة خطر استبدال المخزون (بالمبلغ ذاته):
475 ح/أعباء استبدال المخزون مخصص استبدال المخزون

2 استهلكت الشركة كامل القيمة المتبقية للأثاث ومعدات المكاتب البالغة 12/م، بسبب استبدالها بأحدث منها، في حين كان القسط السنوي 4/م. وكان العمر المتبقي لها 3 سنوات. لكنها لم تصرح عن معالجتها المحاسبية هذه وعن آثارها في القوائم. المطلوب: (9 درجات)

1) ما مدى سلامة المعالجة المحاسبية لحالة الاستبدال هذه؟ المعالجة سليمة لكن لم تبين أنها خرجت عن معيار المحاسبي الدولي الثامن المتعلق بالسياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات، والأخطاء المحاسبية
2) ما الذي كان يتوجب عليها فعله؟ كان يجب أن تفصح عن وجود هذا التغير في أعباء الاهتلاك، وعن أثر هذا التغير في نتيجة الأعمال وفي تغيرات المركز المالي.
3) بماذا تنصح الشركة؟ بأن تلتزم بما يقتضيه معيار المحاسبة الدولي رقم 8: "السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات، والأخطاء المحاسبية"

3 عند تدقيق عينة من المبيعات الآجلة، تبين لك أن المحاسب سجل قيمة مبيعات كانت أعدت فواتيرها وأرسلت إليه في 2023/12/31. استلمها العميل في 2024/1/03. وكان شرط التسليم في محلات المشتري. ولم تدرج البضاعة المباعة في قوائم الجرد. المطلوب: (10 درجات)

1) هل يوجد خطأ في المعالجة المحاسبية للشركة؟ (اكتب نعم أو لا) نعم
2) ما الذي دفع الشركة، برأيك، إلى هذه المعالجة؟ (اذكر السبب الذي تتوقعه)
يبدو أن الشركة تعجلت في الاعتراف بالإيراد، مع أن الملكية لا تزال لها ولم تنتقل إلى العميل، وذلك في مسعى منها لإدارة أرباحها.
3) هل يوجد ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية؟ (اذكره في حال وجوده)
يكنم الضعف في الرقابة المحاسبية الداخلية، في تسجيل عملية البيع قبل اكتمال مستندات البيع وانتقال الملكية

4) سجل قيد التسوية (إذا كان ضرورياً)، مفترضا أن الدفاتر كانت مغلقة
- الغاء قيد البيع: ح/ملخص الدخل ح/الزبائن
- إثبات البضاعة ضمن بضاعة آخر المدة:
ح/بضاعة آخر المدة ح/ملخص الدخل
- يمكن دمج القيد معاً: ح/بضاعة آخر المدة ح/الزبائن

4 اكتشفت أن ورقة قبض قيمتها الاسمية /1.5/م. استحققت في 2023/12/28، لم يتم تحصيل قيمتها، ولم تتخذ الشركة أي إجراء بهذا الخصوص، ولم تُجرِ أية معالجة محاسبية لها. المطلوب: (16 درجة)

- (1) ما تقييمك الأولي لهذه الحالة؟ ربما تكون هناك ورقة غير حقيقية، أُعدت لإخفاء مبيعات وهمية، أو قد يكون هناك إهمال من قسم التحصيل أو من محاسب المتحصلات النقدية،
- (2) أين ترى الضعف في الرقابة الداخلية على أوراق القبض (حدده)؟ من أوجه قصور إجراءات الرقابة المتوقعة: ضعف إجراءات تحرير أوراق القبض، وإجراءات رقابة حيازة أوراق القبض، وإجراءات تحصيلها في مواعيدها...
- (3) ما الذي عليك فعله في هذه الحالة.

- (a) اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من سلامة ورقة القبض (من حقيقتها)
- (b) البحث في سبب عدم المطالبة
- (c) الطلب من محاسب الشركة الغاء الورقة ونقل قيمتها الى حساب الزبائن، ويجب الاحتياط لإمكانية عدم تحصيل الدين
- (4) هل تحتاج الى إجراء قيود تسوية، ولماذا؟ نعم
- (a) يجب الغاء الورقة والمطالبة بالدين بعد التثبت منه، لان الورقة لم تعد ضمانا سارية المفعول.
- (b) كما يجب تشكيل مخصص لخطر عدم تحصيل الدين في حال توقع وجوده
- (5) اكتب قيد التسوية إن كان هناك ضرورة لتسجيله

(a)	1.5	1.5	ح/الزبائن	ح/أوراق القبض
(b)	1.5	1.5	ح/ملخص الدخل	ح/مخصص الديون

انتهت الأسئلة

مع التمنيات بالنجاح

الدكتور تيسير المصري

11